

من امانة خمسة فكون على العاقلة في ثلث سبل خلا فاليك يوسف واما الغيب فبحسب
 القيمة بالقيمة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية المرحوم من قيمته وفي فني من نصف
 قيمته بالقيمة ما بلغت في الصبح ورواقيل لا يزداد على خمسة الا في الخمسة وحين في
 الملتقى وتجب حكمة عدل في القيمة في الصبح وقيل كل قيمة تقطع يد عدل في سبيله
 فري فوات منه ولم يبعد وروية غير المولى لا يقصر اشتباه من المولى والا
 يكون له غير المولى الملقى اقصر منه خلا فالحمد قال لعبد احدكم حشوا فبحسب المولى
 الملقى في احدكم بالرشح فاشبهما للسيد لان البان كالا في ولوقتل فدية حق
 وقيمة عبد لوالقاة واحدا وقيمة امراء وان كل كل واحد معا او على العاقب ولم
 يدرا لاولي قيمة العبد من زبلي فحقا رجل عتي عبد خير مولاه ان كان دفع مولاه
 عبده المفقود للمقاتي واخذ منه قيمة كالملة او امسكه ولم ياخذ النفيان وكان له
 اخذ النفيان وقال الشافعي في قيمة واسك الحية العيا ولو جنى مدبر او ام
 ضمن السيد اقل من القيمة ومن الارش لقيمة قيمتها مقامها فان دفع القيمة بقها
 فجنى المدبر او ام الولد جناية اخرى فينا كذا المولى الاول اذ ليس جناية كالملة
 الا قيمة واحدة ولا يثنى على المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة لمولى الاول بعد
 قضاء اتبع السيد بحسب من القيمة ورجع بها على الاول لانه قبضه بغير حق لان
 المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة او اتبع ولان الجناية الاولى ولا لا يثنى على المولى
 وان اعتق المولى المدبر وجنى جنائيات لم يلزمه اى المولى الا قيمة واحدة علم
 بالجناية قبل الملقى او لا لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مغتوبا بالاعتاق
 وام المولى كالمدر فيما سوا قرا المدبر وام المولى بجناية توجب المالى لم يجز افراد
 لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عدا فانه يعصى اقراره على نفسه فيقتل
 ولو جنى المدبر خطأ فمات لم سقطت قيمته من مولاه ولو قتل المدبر مولا خطأ
 في قيمة ثم قتل في در فصل في غصب القن وغيره قطع يد عبده فغصبه وحل
 ويرى فمات منه ضمن الما صاحب قيمة المولى وان قطع يد وهو يد غصب فمات
 منه برى الما صاحب لغيره يروى مثله في غصبه وسروا غصبه عبد مجبور مثل فمات في
 يد ضمن لان المجور مواظبا لفعاله لا بالحق الما لا بعد عتقه مدبر جنى عند عبده فمات
 ثم جنى عند عبده اخرى ضمن السيد قيمة لها نصفين ورجع المولى بنصف قيمة على الما
 ودفع اى دفع المولى نصف قيمة المولى الجناية الاولى لان حقه لم يجب الا والمولى

تأتم

تأتم ثم رجع المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب وبمكة بان
 جنى عند مولاه ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب بانانيا لان الجناية الاولى
 كانت في ملكه والحق في الفصيلين كالمدر جنى المولى يدعى العبد لنفسه حاشا
 اى في المدبر القيمة كما مدبر جنى عند غاصبه فدية فغصبه ثانيا فجنى عند كان على
 سيده بتمه لهما ورجع بقيته على الغاصب كونهما عن ودفع المولى نصفها على القيمة
 المأخوذة ثانيا المولى الجناية الاولى ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب والمولى
 في كلها كمدبر غصب رجل صبيته لا يعبر عن نفسه والمولد نصفه لهما به بل اذن
 وليه فمات هذا الحر في ثانيا او جنى على بعض وان مات بهما فحق او من حيث فدية
 على عاقلة الغاصب استحقا لانه يتبعه لكان الصلح عطف والحياة حتى لو نقله
 لوضع يغلب فيه الحما والامراض فغيب لدية على العاقلة لكونه تسببا هذا ويحرم
قلت فبقى لو نقل الحر الكبير له من الاماكن تعديا ان مقيد ولم يمكن فخره
 ضمن وان لم يضمنه من حفظ نفسه لانه بتقصير فحكم صغير ككبير مقيد بانه
 ولو غصب صبيته فغاصب عن يده جنى الغاصب جنى به او يعلم موته حاشا
 كالموضع امارة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما فانه يمس حتى يرد حاشا او تموت
 خلاصة امره حاشا لا يحن صبيته ففعل الحاشا ذلك ففعل حشمة ومات الصبي من
 ذلك فعلى عاقلة الحاشا نصف دية وان لم يمت فعلى قتلها كالملة وقد قدرت
 في باب ضمان الاجير وفي معايات الوصاية وامن والذى ان مات بحسبه فمات
 عليه اذا مات بالمولد بسببه من حمل صبيته على دابة ومات في مسكها لم يسقط
 ولم يكن منه تسير فمات كان على عاقلة من حمل دية اى دية الصبي ان كان الصبي
 من ركب مثله ولا يركب لا وجماعة في الحاشية كصبي او عبد فقتله اى قتل
 الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمة وان اودع طعاما بلاذن وليه و
 ليس من اذون في التجارة فأكمله لم يضمن لانه ساطع عليه وقال ابو يوسف والشافعي
 يضمن وكذا لو اودع عبد مجبور مالا فاستهلكه منه بعد عتقه وعند ابو يوسف والشافعي
 في الحال وكذا الخلف لو اذيعوا واقتضى يملكون بان اذوا وناضن بالاجماع
 كما لو استهلك الصبي مالا الغير بلاذنه فقتله الحاشا **قلت** وهذا كله للصبي
 عاقلا ولا يضمن بالاجماع وتامة في الدنيا في الشريعة لانه عن الشئ وشئ
 خفي في الهداية والمالتي والذلي فليحفظ **باب القيمة** اى لغة